

الموضوع :

التشريعات الليبية

قرار مجلس الوزراء
رقم (١٤٩) لسنة 2013 ميلادية
بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 2013 ميلادية
في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بذوي الإعاقة المستديعة من مصابي حرب التحرير



منتدى نادي الطفل والأسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرف الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk



قرار مجلس الوزراء

رقم (449) لسنة 2013 ميلادية

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 2013 ميلادية

في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بذوي الإعاقة المستديمة من مصابي حرب التحرير

مجلس الوزراء/

- بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 2013 ميلادية، في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بذوي الإعاقة المستديمة من مصابي حرب التحرير .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 ميلادية، في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادية، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (28) لسنة 2012 ميلادية، بشأن تنظيم الجهاز الإداري لوزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين وتعديلاته .
- وعلى مكتاب وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين رقم (1133) المؤرخ 14/05/2013 ميلادي ومكتابه رقم (1581) المؤرخ 25/06/2013 ميلادي .
- وعلى ماقرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثاني والعشرين لسنة 2013 ميلادية .

قـرـار

مادة (1)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 2013 ميلادية، في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بذوي الإعاقة المستديمة من مصابي حرب التحرير وذلك على النحو المرفق بهذا القرار.

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه، وينشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء



مرفق 29 / مرفق
1434 هـ / 2013 ميلادية
17 / 8
(1) / (1) / (1) / (1)



اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 2013 ميلادي
في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بذوي الإعاقة المستديمة
من مصابي حرب التحرير الصادرة
بقرار مجلس الوزراء رقم (449) لسنة 2013 ميلادية

مادة (1)

في مقام تطبيق أحكام القانون رقم (4) لسنة 2013 ميلادية، في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بذوي الإعاقة يقصد بالمصاب المستفيد من أحكام هذا القانون كل من شارك في العمليات القتالية ضد قوات النظام السابق أو كان أحد الضحايا المدنيين نتيجة العمليات القتالية من قبل قوات النظام السابق أو نتيجة حادث مروري أثناء العمليات القتالية وذلك خلال الفترة من تاريخ 15/02/2011 ميلادي حتى تاريخ 23/10/2011 ميلادي، سواء حدثت الإصابة داخل المدن أو خارجها .

ولا يعتبر المصاب في الجرائم الجنائية والحوادث العارضة قضاء وقبرا والتي ليس لها صلة بالعمليات القتالية مع قوات النظام السابق معن تطبيق عليه أحكام القانون .

مادة (2)

يقصد بالعبارة الثانية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

القانون : القانون رقم (4) لسنة 2013 ميلادية، في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بذوي الإعاقة المستديمة من مصابي حرب التحرير .

المصاب : كل من يتدرج ضمن الفئات المذكورة بالمادة (1) من القانون .

المنافع : هي المنافع المحددة بالمادة (3) من القانون .

اللجنة : هي اللجنة المؤقتة لحصر المصابين .

الوزارة المختصة : وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين .

الوزير المختص : وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين .

مادة (3)

تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة تسمى لجنة تقدير نسبة العجز تختص بتحديد نسبة العجز

لفئات الوارد ذكرها في المادة (2) من القانون وذلك على النحو التالي:

- 1) مندوب عن وزارة الصحة على وظيفة طبيب
- 2) مندوب عن مركز الخبرة القضائية على وظيفة طبيب شرعي
- 3) مندوب عن المكتب القانوني بالوزارة المختصة
- 4) ثلاثة أطباء أخصائيين

ويتم ترشيحهم من الجهة التابعين لها يبلغ به الوزير المختص ، ويصدر بشأنهم قرار منه على أن يتضمن القرار

تحديد قيعنة المكافأة المالية لهم .





ديوان رئاسة الوزراء

الحكومة الليبية المؤقتة

مادة (4)

يعارس رئيس وأعضاء اللجنة المؤقتة عملهم على سبيل التفريح التام . ويجوز للموزير المختص تحديد مكافأة مالية لها وفقا للتشريعات النافذة .

مادة (5)

تحدد قيمة المنحة المقررة في القانون وفقا لنسبة العجز التي تحددها اللجنة المشكيلة بالمادة (4) من هذه اللائحة وفقا للآتي:

قيمة المنحة	نسبة العجز
(5000) خمسة الاف دينار	تجاوز نسبة الإعاقه (90)
(4500) أربعة الاف وخمسمائة دينار	تجاوز نسبة الإعاقه (75) إلى (90)
(4000) أربعة الاف دينار	تجاوز نسبة الإعاقه (50) إلى (75)
(3750) ثلاثة الاف وسبعمائة وخمسون دينار	تجاوز نسبة الإعاقه (40) إلى (50)
(3500) ثلاثة الاف وخمسمائة دينار	تجاوز نسبة الإعاقه (25) إلى (40)
(3350) ثلاثة الاف وثلاثمائة وخمسون دينار	نسبة الإعاقه تقل عن (25)

مادة (6)

تتولى الوزارة المختصة تحديد شكل الوسام التشريعي الذي يمنح للفئات المشمولة بالقانون بقرار يصدر عن الوزير المختص.

مادة (7)

يحدد قيمة القسط الواحد للحصول على الركوب بنسبة (10) من قيمة المنحة الشهرية للمصاب تخضع منها شهريا.

مادة (8)

تحدد نسبة الحجيج من الفئات المشمولة بهذا القانون بنسبة (3) من اجمالي العدد الممنوح للوزارة المختصة وبلرة واحدة.

مادة (9)

يكون للجنة المؤقتة المشكيلة بقرار من الوزير المختص وفقا لأحكام المادة (5) من القانون أمانة إدارية تتكون من منسق عام وعدد من الموظفين الإداريين يختارهم رئيس اللجنة من بين موظفي الوزارة المختصة أو الوزارات أو الجهات الحكومية الأخرى طبقا للإجراءات المعمول بها قانونا ويصدر بشأنهم قرار من الوزير المختص .

مادة (10)

تعمل اللجنة المؤقتة تحت الاشراف المباشر للوزير المختص ، وعلى الوزارة المختصة توفير الإمكانيات المادية اللازمة لعملها بما في ذلك توفير المقر الخاص بها ، ويتم الصرف عليها من ميزانية الوزارة المختصة .



مادة (11)

تختص الأمانة الإدارية للجنة تحت إشراف المنسق العام بما يلي:

1. تنظيم اجتماعات اللجنة وضبط محاضرها واعداد الاجراءات اللازمة لتنفيذ قراراتها وتوصياتها .
2. مباشرة الشؤون الادارية والمالية للعاملين باللجنة .
3. مباشرة الشؤون المالية الخاصة باللجنة .
4. القيام بشؤون العلاقات العامة والتعاون .
5. تعميم قرارات وتوصيات اللجنة ومتابعة تنفيذها والقيام بشؤون استقبال وإرسال وحفظ المراسلات والوثائق الخاصة باللجنة وفقا لتعليمات رئيسها .
6. أي اختصاصات أخرى مقررده وفقا للتشريعات النافذة .

مادة (12)

تنشأ بقرار من الوزير المختص وفقا للتقسيمات التنظيمية بالمناطق الصادر بشأنها قرار من الوزير المختص طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم (146) لسنة 2012 ميلادية، بتقرير حكمه في قراره رقم (28) لسنة 2012 ميلادية، بتنظيم الجهاز الاداري لوزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين مكاتب مستقلة، يصدر بتسميتها وتنظيمها قرار من الوزير المختص .

مادة (13)

تعتبر المكاتب التي تنشأ وفقا لأحكام المادة السابقة مكاتب مستقلة بذاتها تتبع للوزارة المختصة مباشرة، وتتكون من عدد من التقسيمات التنظيمية تنشأ وتحدد اختصاصاتها بقرار من الوزير المختص وتتولى هذه المكاتب تنفيذ أحكام القانون رقم (4) لسنة 2013 ميلادية المشار إليه، ولائحته التنفيذية.

مادة (14)

تضع الوزارة نماذج الانتساب للفتنة المشمولة بأحكام هذا القانون وهذه اللائحة، وضوابط إثبات الانتساب والمستندات الواجب إرفاقها بالنماذج لإثبات ذلك .

مادة (15)

يشترط للانتساب إلى الفتنة المستفيدة من أحكام هذا القانون وهذه اللائحة أن يقدم ما يفيد من المحكمة المختصة إثبات الحالة التي عليها وسببها وفقا لنص المادة (11) من القانون.

